

آفاق ثقافيّة

04



والتجربة المدنية مقاربة أوليّة

مُحمَّد مَحفوظ



مكتبة مؤمن قريش

لن وضع إيمان أبوي طائفتك ميزان وإيمان هذا الخلق
في الكفة الأخرى ليرجح إيمانهم
الإمام الصادق (ع)

moamenquraish.blogspot.com

الإسلام والتجربة المدنية .. مقارنة أولية

محمد محفوظ

③ محمد جاسم آل محفوظ ، ١٤٣٠هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

آل محفوظ ، محمد جاسم
الاسلام والتجربة المدنية: مقاربة أولية . / محمد جاسم آل محفوظ
- الدمام ، ١٤٣٠هـ
.. ص ، سم

ردمك: ٩-٣٢٤١-٠٠-٦٠٣-٩٧٨

١- الاسلام والمجتمع أ،العنوان
ديوي ٢١٩،١
١٤٣٠/٥٥٩٧

رقم الإيداع: ١٤٣٠/٥٥٩٧
ردمك: ٩-٣٢٤١-٠٠-٦٠٣-٩٧٨



مركز آفاق للدراسات والبحوث

Aafaq Center For Research & Studies

مقدمة

إدراكًا منا بأهمية التواصل الثقافي المستمر؛ وجدنا من الأهمية بمكان تبني فكرة «الإصدار المتسلسل» كوسيلة نوعية مضافة إلى كافة الوسائل الثقافية الأخرى التي نضعها على عاتقنا، والتي من شأنها أن تعقد الصلة الوثيقة مع ذوي الاهتمام الفكري والثقافي والاجتماعي في الحيز الوطني بالدرجة الأولى، فهو رهان لا يخرج عن إطاره الأدبي؛ علينا دفع ضريبته بشكل دوري ومستمر، عبر (سلسلة آفاق ثقافية) بشكل متعاقب ومتنوع، نُطل من خلاله عليكم ومتناولين لأبرز العناوين الثقافية المعاصرة؛ وفق مرتكزات الأصالة وأنساق الحداثة، ليصبح الإنسان باعتباره القيمة والمقصد هو المستهدف من كل ذلك، بل ويكون المجتمع برمته قد دخل في دوائر متشابكة من العلاقات الموجهة والتي تحكمها منظومة من القيم، كـ «التسامح، والعيش المشترك، واحترام الآخر، وإرساء كل ما من شأنه التأكيد على مبادئ الحرية والعدالة والمساواة واحترام حقوق الإنسان» وهذا بحق ما نحرص أن يكون سعيًا من أجله، بحيث يصبح هذا الإصدار ترجمانًا حقيقًا للمسعى الثقافي بإطاره العام، عبر حالة أقرب ما تكون من التعاقد الأخلاقي مع القارئ

الكريم، وكالتزام أدبي نتوخاه ونتعهده مع الكاتب نفسه.

تأتي هذه الفكرة استكمالاً للأدوار المتبناة للمساهمة في تشجيع ودعم لحركة البحث والتأليف، لأجل إثراء المكتبة العربية بالكتب والدراسات الجادة، والسعي الحثيث إلى إيجاد مناخ يتغذى من قيم الحوار والتسامح، وكل ما يوفر حالة من التعددية والعيش المشترك، وبث ثقافة الوعي بالحريات كافة بين أبناء الوطن الواحد، بل ونحاول جاهدين أن نروم إلى ما هو أبعد من ذلك؛ بالتواصل المعرفي والثقافي مع سائر الثقافات الإنسانية الأخرى. يأتي هذا تأكيداً على نبذ العصبية والتطرف، ومكافحة كافة أشكال الإرهاب والتطرف، ولكل ما يدفع الأمور إلى غلواء التشدد الفكري. لذا كان لزاماً توخي مختلف البرامج المتعددة والتي من شأنها أن تعزز من سبل الارتقاء الثقافي إلى أعلى مستوياته.

ومن هذا المنطلق نعتقد بأن فكرة «السلسلة» إن لم تلب الحاجة والرغبة لدى المهتمين بالشأن الثقافي على المدى القصير والمتوسط، فهي ولا شك ستكون الخطوة الرائدة لخطوات قادمة من شأنها أن تعزز الفعل الثقافي في المجتمع والأمة معاً على المدى البعيد، وبالتأكيد هذا يتطلب من المهتمين أنفسهم أن يسهموا في دفع مسيرة التنمية الثقافية وفق كافة الإمكانيات وحسب مقتضيات البيئة، ولعلنا نجد في (سلسلة آفاق ثقافية) مسلكاً من مسالك عدة تنحو بالاتجاه نفسه. وذلك من أجل أن نرسم النقطة على الحرف الصحيح؛ لنشكل الفعل الثقافي الصحيح ما أمكننا ذلك.

مفتتح

تتداخل عدة معطيات وقضايا عند تناول مسألة المجتمع الأهلي - المدني في الفضاء المعرفي العربي والإسلامي . منها ما هو مرتبط بالظرفية التاريخية التي تأسس فيها هذا المفهوم ودلالاته السياسية والمعرفية والاجتماعية ، ومنها ما يرتبط بالحمولة الفلسفية والثقافية لهذا المفهوم الذي نشأ وتأسس في بيئة معرفية مغايرة لبيئتنا الثقافية والحضارية ، ومنها ما يرتبط بجدوى هذا المدخل في تطور المجتمعات العربية والإسلامية .

وعلى هذا نستطيع القول : أن دراسة المجتمع الأهلي - المدني تنتمي إلى حقول معرفية متعددة ، وذلك لأن مفهوم المجتمع الأهلي يتعدى الحقل السياسي ، ويتداخل مع الحقول الاجتماعية والاقتصادية والثقافية . ودائما فعالية المجتمع الأهلي - المدني في تجارب الأمم والحضارات ، مرهونة إلى حد كبير بمستوى الوعي

ونوعية الثقافة السائدة ، وطبيعة النظام السياسي والاقتصادي السائد .

فإذا كان الوعي بالحاجة إلى الديمقراطية والمشاركة في الشأن العام عميقا ، فإن فعالية القوى الأهلية - المدنية ستكون قوية وصلبة ومستديمة . كما أن الثقافة المسئولة وذات الآفاق الإنسانية والحضارية ، ستحفز المجتمع على ممارسة أدواره ووظائفه الحضارية .

والنظام السياسي المتسامح ، المؤمن إيمانا عميقا بالفعل المؤسسي ، وبقيم التعددية والديمقراطية وحقوق الإنسان وحياته الأساسية فإنه سيساهم في تطوير الحقل الأهلي - المدني ، ويزيد من فعاليته ، ويكثف من أدواره ووظائفه . وغالبا مستوى التطور الاقتصادي ، يساهم ويؤثر في فعالية القوى الأهلية - المدنية . إلا أن الشيء الأساسي الذي ينبغي التأكيد عليه في هذا المجال ، هو أن تأثير هذه العناصر ليس حتميا . بمعنى قد يتوفر الوعي بضرورة المشاركة ، إلا أن عوامل أخرى سياسية - اقتصادية - دولية أو ما أشبه تحول دون تطوير الحقل الأهلي - المدني في الأمة .

لهذا فإن العامل الحاسم في تأثير هذه العناصر ، هو إرادة المجتمع و الأمة ، وكفاحها الدائم من أجل انتزاع حقوقها والدفاع عن دورها التاريخي . فالأمة التي تمتلك إرادة الفعل ، وتمارس إرادتها وتدفع ثمن ذلك ، فإنها أمة ستحتضن مجتمعا أهليا متقدما وفاعلا . وذلك لأن الحقوق دائما لا توهب ولا تعطى وإنما هي تؤخذ وتنتزع ، ويتم الوصول إليها عن طريق توفير الظروف الذاتية

والموضوعية المؤهلة للممارسة المدنية المتطورة والمتقدمة . فالحقل المدني - الأهلي لا يتطور في الأمم صدفه ، وإنما هو وليد جهد وجهاد دائم ومستديم يتجه صوب تفعيل دور الأمة والمجتمع في العمران الحضاري ، فهو في حالة تكوّن مستمر .

لذلك فإن يقظة الأمة ، واستمرار نشاطها وشهودها الحضاري ، هو حجر الأساس في استمرار تطور وفعالية الحقل المدني - الأهلي . وفي الاتجاه نفسه ، فإن فعالية المجتمع المدني - الأهلي في الدائرة العربية والإسلامية ، هو أحد تجليات ومصاديق شهادة الأمة على راهنها وعصرها .

في المفهوم والمضمون

١ - إن المجتمع المدني - الأهلي ، ليس بديلا عن الدولة العادلة ، والتي تأخذ على عاتقها مسؤولية البناء والتنمية . وإنما هو مكمل للدولة في الوظائف والمسؤوليات .

ويخطأ من يرى أن مقولة المجتمع المدني - الأهلي وضرورة تنميته وتطويره ، يعني التخلي عن الدولة وضرورتها . فالمقصود بالمجتمع المدني - الأهلي جملة « المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة ، منها أغراض سياسية ، كالمشاركة في صنع القرار على المستوى القومي ، ومثال ذلك الأحزاب السياسية ، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن المصالح الاقتصادية لأعضاء النقابة ، ومنها أغراض مهنية كما هو الحال في النقابات للارتفاع بمستوى المهنة والدفاع عن مصالح أعضائها ، ومنها أغراض ثقافية كما هو في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي وفقا لاتجاهات أعضاء كل جمعية ، ومنها أغراض اجتماعية للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية»^(١) .

فالمجتمع المدني - الأهلي ، هو تعبير عن مساهمة

الأمة بمختلف شرائحها وفئاتها في الشأن العام ، وفي المقابل حتى لا تطغى إرادة الدولة وتتحول إلى كيان مستبد ، يلتهم الجميع ، ويسعى نحو إذابة كل التعبيرات الذاتية للأمة .

فالمجتمع المدني - الأهلي يعني ممارسة الأمة لدورها في البناء والعمران ، كما أنه وسيلة الأمة لمنع تغول الدولة وطغيانها .

والمسألة ليست مقايضة بين الدولة والمجتمع الأهلي ، وإنما هي الطريقة التاريخية والحضارية لتحقيق التوازن والتفاعل والتكامل المنشود بين الدولة والأمة . وهو الذي يوفر للأمة إمكانية الاختيار السياسي والحضاري . وهذا هو الذي يؤسس الحكم على اختيار شعبي حر ، ويضعه في كل الأحوال تحت المراقبة المستمرة لقوى المجتمع المدنية - الأهلية .

« وكلما غلبت المدنية على شعب زاد تمسكه بحقوقه في اختيار السلطة العمومية ، وزادت مشاركته في صنع القرار المتعلق بمصيره الجماعي والفردى . وإذا كان غياب الديمقراطية في الوطن العربي قد نجم في البداية عن عوامل تاريخية واجتماعية وأيدلوجية عديدة ومعقدة ، أهمها إرادة التغيير السريع ومواجهة التهديد الإسرائيلي فقد أصبح غياب هذه الديمقراطية اليوم سببا أساسيا من أسباب وقف التغيير وحبس التقدم وتدهور الموقف العربي عموما تجاه إسرائيل والنفوذ الأجنبي . فهو في

أساس الحرب الأهلية الكامنة والمعلنة داخل المجتمعات العربية ومصدر فساد النخب السائدة واستهتارها بالمصالح العامة وتخليها عن القضية القومية وتفرغها للإثراء الفاحش»^(٢).

فالحركة الأهلية المتجهة إلى تطوير الحقل المدني -الأهلي في الأمة أضحت ضرورة قصوى ، لما يقوم به هذا الحقل من نقد واقعي لأسس الاستبداد والفردية والحكم المطلق ، ولما يشكله هذا الحقل من قدرة استيعابية لمختلف الفئات والشرائح الاجتماعية . » وبالنسبة للوضع الراهن في الوطن العربي ، المشكلة ليست في غياب المجتمع المدني كوحدة خاصة مستقلة عن الدولة وإنما المشكلة تكمن في نزوع الدولة الدائم إلى إلغاء أي استقلالية على أي مستوى كان لهذا المجتمع المدني ، أي أن المشكلة هي في رغبة الدولة في التدخل في الكبيرة والصغيرة لهذا المجتمع ، وإلغاء القدرة الخاصة بالتنظيم الذاتي له . والنتيجة هي خنق المجتمع ، أي سد كل المتنفسات الذاتية له ، وتحول الدولة إلى جدار من الصقيع يلغي أي إرادة داخلية للمجتمع»^(٣).

فالأزمة لا تكمن في غياب نواة المجتمع المدني -الأهلي في الفضاء العربي والإسلامي ، وإنما في تغوّل السلطة واستبداديتها والمنطق الأمني الذي يتحكم في كل المسارات والاتجاهات .

فالمضمون الجوهرى لمفهوم المجتمع المدني -

الأهلي ، هو شعور عميق ومتواصل بذاتية المجتمع ، وقدرته على تنظيم نفسه وممارسته للحريات ، وحماية ذاته من كل النزعات التسلطية ، وعوامل التهميش والإقصاء والنفي سواء جاءت من الداخل أم الخارج .

٢- ويعني المجتمع المدني - الأهلي ، نمط من العلاقات الاجتماعية والسياسية والثقافية ، قائم على العمل المؤسسي ، متجاوزا بذلك كل الأنماط والسياقات الاجتماعية والسياسية والثقافية ، التي لا تخرج عن واقع الأنا الضيق ، وتسعى نحو تحجيم نشاطها في إطار من الامكانيات الشخصية بوحدها . فكل نمط مؤسسي ، يمارس فعلا اجتماعيا عاما أو سياسيا أو ثقافيا ، فهو جزء من مفهوم المجتمع المدني - الأهلي .

٣- تنظيم المجتمع وقدرة القوى الاجتماعية المتعددة في المنطلقات والغايات ، على إرادة تنافسهما وعملهما في محيط اجتماعي محدد بوسائل سلمية - حضارية .

فالشأن العام في المجتمع ، يدار عن طريق قوى اجتماعية تتكامل مع بعضها البعض بشكل مباشر أو غير مباشر ، وتتنافس مع بعضها بوسائل تثري الواقع المجتمعي وتنضجه وتزيد من خبرته في إدارة تنافس أبنائه أو صراعهم .

وأساس هذا التنظيم المجتمعي ، والتنافس السلمي في إدارة الشأن العام ، هو تفعيل القواسم المشتركة بين هذه القوى ، والتسالم والتراضي على جملة من

المنطلقات والغايات التي تكون تطلع الجميع ، حتى وإن اختلفت أساليب الوصول ، وتعددت وسائل التعبير عن هذه المنطلقات والغايات .

فالمجتمع المدني - الأهلي هو عبارة عن الإطار المؤسسي لممارسة المسؤولية الدينية والوطنية . وسمة هذا التنظيم المجتمعي أنه ذاتي ، أي أن سعي المجتمع إلى تنظيم نفسه في أطر ومؤسسات وجمعيات وهيئات ، يتم بإمكانات المجتمع ذاته ، ومن أجل تحقيق غاية مجتمعية أيضا .

فالدعوة إلى تقوية المجتمع المدني - الأهلي ، تعني العمل على « محاصرة للدولة وسلطانها المطلقة ، وهو إحياء للمبادرات القاعدية وبث للروح في المؤسسات والمنظمات والتضامانات الشعبية المختلفة »^(٤) .

وبهذا تكون الأولوية هي تعظيم دور الأمة والمجتمع ، ومنع تغول الدولة وتحولها إلى كيان شمولي ، والعمل على تحريك كل فئات المجتمع وشرائحه في عملية البناء والنهضة . وبالتالي تكون الأولوية لتأسيس مجتمع عربي - إسلامي فاعل يمارس دوره ويتحمل مسؤولياته التاريخية ، ويقوم بحمل مشعل التقدم والنهضة ، ويشارك بفعالية في تذليل كل العقبات التي تحول دون التقدم الشامل .

وأهلنة المجتمع (إذا جاز التعبير) ليست شعارا أو يافطة ، وإنما هي وعي ورؤية وإرادة ونظام مجتمعي

يتجه صوب (الأهلنة) في كل الحقول والمجالات .

وتنمية المجتمع الأهلي اليوم ، هو سبيل الأمة لصيانة حقوق الإنسان وكرامته ، وطريقها للإسراع في مشروع التنمية الشاملة وخيارها الإستراتيجي لزيادة مستوى المشاركة الشعبية في الشؤون العامة ، وهو الرافعة الحقيقية اليوم لأهداف الأمة الكبرى وقضاياها المصيرية والحاسمة .

الإسلام والمجتمع المدني

هناك علاقة وثيقة بين المدينة والإسلام ، إذ ارتبط الإسلام منذ انطلاسته الأولى بالمدن وحواضر الجزيرة العربية ، وتأكد هذه الارتباط مع هجرة الرسول (ص) إلى يثرب التي سارع رسول الله إلى تسميتها بالمدينة . فعلاقة الإسلام بالمدينة والحواضر علاقة حميمة ، إذ أن مجموع قيمه ومبادئه تدفع نحو الإقامة والاستقرار النفسي والاجتماعي . وقد قال تعالى [الذين آمنوا وتطمئن قلوبهم بذكر الله ألا بذكر الله تطمئن القلوب] (٥) .

ومن المؤكد أن الإقامة والاستقرار الذي يوفرهما

الدين الإسلامي ، من الشروط الضرورية لتأسيس المدينة وفق قواعد ومتطلبات تزيد من فعالية الناس وحيويتهم الحضارية .

والمدينة أو الحاضرة لم يجعلها الإسلام بلا قانون وترتيب إداري يساهم في تنظيم شؤون المدينة من جميع النواحي ، وإنما عمل على تنظيم شؤون المدينة ، ودفع باتجاه الحشد واستكمال الجماعة ، وحارب كل النوازع التي تحول دون استقرار المدينة وتطورها النفسي والاجتماعي والحضاري . ويبقى خيار الإسلام الأول انطلاقاً من رؤيته وخبرته وعلاقته بالمدينة والحواضر ، أنه يسعى إلى تمدين الريف وغرس القيم المدنية والحضارية في محيطه وأجوائه . عكس الخيار المتبع عند الكثير من المدارس والأنظمة اليوم ، التي فرضت خياراتها ومشروعاتها الاقتصادية والإدارية والاجتماعية ترفيف المدن والحواضر ، وذلك عبر المجتمعات الهامشية وأحزمة البؤس ومجتمعات الصفيح التي تشكلت في ضواحي المدن .

فالخيارات الاقتصادية والتنموية المتبعة ، هي التي أرغمت أبناء الريف والقرى إلى الهجرة القسرية إلى المدن والحواضر بحثاً عن لقمة العيش .

والإسلام هنا لم يلغ نظام الطاعة الطبيعي ، إلى الأسرة ، العشيرة ، القبيلة ، وإنما جعل طاعتهم في سياق طاعة الشريعة والالتزام بقيمها ومبادئها . ولقد

جاء في الحديث الشريف (لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق) (١) .

فالإسلام أسس مفهوم الطاعة على أسس جديدة، ومعايير متعالية عن معايير التراب ، فالطاعة أوضحت مع الإسلام إلى الشريعة وليس إلى أي معيار آخر . ولا شك أن طاعة الشريعة والالتزام بقيمها وترتيب المواقف والخيارات وفق هديها ، هو من الشروط الأساسية للاستقرار السياسي والحضاري ، وخلق المجتمع المدني - الأهلي في المجالين العربي والإسلامي .

والطاعة وفق هذا المنظور ، هي التي تصهر التمايزات أو تجعلها في سياق الوحدة والبناء والانفتاح والتسامح ، بدل أن تكون وسيلة وسببا للانكفاء والانعزال والتفتت والانخراط في مشروعات تجزئية ، تزيد من ضعف الأمة على المستويين السياسي والحضاري .

وفي التاريخ العربي والإسلامي ، نرى نموذج الحالة المدنية في فعاليات المدينة الإسلامية ، والدينامية الاجتماعية التي عبرت عن نفسها بأشكال من التوازن بين التدخل السلطاني ، الذي يتمثل في مؤسسات الوالي والقاضي والمحتسب وصاحب الشرطة ، وبين الحاجات الاجتماعية (المدينة) التي عبرت عن نفسها بإبتداع أشكال من المؤسسات التي تقوم بممارسة دورها في هذا الصدد . « فالنشاط المدني الذي تركز بشكل أساسي في الإنتاج الحرفي والتجارة انتظم في (الأصناف) ، وهذه

الأخيرة هي تنظيمات اجتماعية تراتبية متماسكة ، كل تنظيم فيها يُعبر عن أهل حرفه من الحرف . والملاحظ أن التنظيم (الصنف) الذي يدعو البعض الطائفة ، يعتمد تراتبية أهل الصوفية ابتداءً من المبتدئ (المرید) إلى الصانع ، إلى المعلم ، إلى شيخ الحرفة ... إلى شيخ السوق . وبين كل مرتبة تقوم أعراف وطقوس وأخلاقيات وتقنيات تعبر بدورها عن التفاوت الحاصل بين كل مرتبة ومرتبة في المعرفة والقيمة ، أي وفقاً لدرجات تحصيل أو معرفة (سر المهنة) الذي أضفي عليه الطابع القدسي - الديني^(٧) .

فالأرواح والتراتبية المعنوية ، اللتان يبتهما النشاط المدني تشكّلان نقطة الانطلاق والتطوير للمسألة المدنية في المجالين العربي والإسلامي .

إذ أن تراث العرب والمسلمين التاريخي في هذا الإطار ، ثري ، ومتوفر وذو مضمون عميق على مستوى التجربة التاريخية ، والخبرة التي أوجدها في النسيج المجتمعي . وذلك لأن التحولات القسرية أو الفجائية ، يصحبها تمزق اجتماعي رهيب ، لا يجعلها منتظمة في سياق متكامل ، وإنما يحولها وكأنها جزيرة معزولة عن المحيط العام .

والذي يؤكد هذا الاتجاه (الانطلاق من التجربة المدنية العربية والإسلامية لتنمية مؤسسات المجتمع المدني - الأهلي في الفضاء العربي والإسلامي) هو أن

القيم المدنية والدينية في الإطار الإسلامي منصهرة فيما بينها ، وهناك تطابق محمود بين القانون الديني والقانون المدني في التجربة الإسلامية التاريخية . وانطلاقاً مما يذكره (دونالد سميث) حول الفرق بين النظم العضوية ونظم الكنيسة الدينية ، يمكن اعتبار الإسلام ديناً عضوياً ، وذلك لأنه يتضمن قيماً ومبادئ تعلي من الشأن المدني والإنساني ، وهذه القيم هي التي تحدث قفزة نوعية في علاقة الإنسان بالمكان والزمان ، وعلاقته مع بني جنسه ، لذلك فإن « المدني في جميع أشكاله القديمة والحديثة يظهر كواقع جديد ، أو كنتيجة لتمفصل النظام الاجتماعي والنظام المكاني . بين العلاقات الاجتماعية والعلاقات المكانية رباط جدلي لا يمكن اختزاله إلى أحد طرفيه ، وإذا صح أن نسمي الواجبات الاجتماعية نظاماً فإن حيز المدني ، حيز الظروف الجديدة ، يشكل بذاته نوعاً من التجاوز ، أي عامل تغيير وتحقق . من هنا فإن المدينة لا تعكس بشكل سلبي نظاماً معيناً ، ولكنها تلعب أيضاً دوراً نشطاً في تحويل هذا النظام ذاته وفي استخدامه ، فهي تنظم جملة من الاحتمالات والمحظورات التي في ظلها يتطور أفراد وجماعات وأقوام يرسمون إستراتيجيات مختلفة لتحقيق أهداف خاصة أو جماعية» ^(٨) .

ويبدو لي أن القفزة النوعية ، التي تحدثها القيم المدنية في النسيج المجتمعي ، هي التي تبرز كطاقة خالقة متجهة إلى بناء واقع اجتماعي يتمثل هذه القيم

على مستوى علائقه المختلفة ، ويتجسد كنموذج يطمح إلى التوسع والامتداد ، بحيث يكون هو النسق الاجتماعي السائد . وعلى هدى هذا نستطيع أن نقول : أن المسألة المدنية كقيم متجسدة في حركة الإنسان الخاصة والعامه ، وكشبكة للعلاقات الإنسانية ، لا يمكن فهمها خارج السياق التاريخي لواقعنا ومجتمعنا .

لهذا نحن بحاجة دوما إلى البحث عن الإطار والقاعدة اللتين تحتضنان هذه القيم وتطورها في المحيط العام . وبكلمة يبقى الإسلام شرطا ضروريا لتأسيس المجتمع المدني - الأهلي وتطوير آليات عمله في المجالين العربي والإسلامي . وذلك بفعل أن الإسلام يعظم دور الأمة والمجتمع في العمران الحضاري ، ويجعل الدولة مؤسسة من مؤسسات الأمة وليس العكس . ولا ريب أن المدخل الفعال لدراسة المجتمع المدني - الأهلي وموقف الإسلام ودوره في هذا الإطار ، هو أن المجتمع المدني - الأهلي جزء من الأمة التي يوليها الإسلام العناية الكاملة ، ويجعلها قطب الرحى في عمليات البناء والتنمية .

وإن التجربة التاريخية الإسلامية ، تشكل حافزا حقيقيا وتجربة ثرية تساهم في بلورة خياراتنا تجاه صوغ مجتمع أهلي عربي - إسلامي جديد ، يأخذ على عاتقه تجديد الحركية الاجتماعية الإسلامية ، ورفدها بروافد جديدة وإغناءها بخبرات وإمكانات جديدة أيضا . وهذا المجتمع المدني - الأهلي سيشارك في إعطاء

عالم الإسلام اليوم شخوصه العالمية في كل مجال وفي المنابر كافة ، ويتيح لعالمنا الإسلامي المساهمة الجادة في تكريس نظاما عالميا جديدا أكثر تسامحا وإيمانا ومسؤولية وحرية .

والمصادر الإسلامية تنطوي على قيم عديدة ، تحفز على العلم والعمل وإعمال العقل والسعي لإعمار الأرض، والارتقاء بالحاجات المتعددة للإنسان. وكل هذه القيم تمثل جوهر المجتمع المدني - الأهلي الإسلامي .

فتحقيق المجتمع المدني - الأهلي بالمفاهيم المجردة أمر غير ممكن ، وإغفال التجربة التاريخية الإسلامية في هذا المجال ، لا ينجز مشروع إنماء المجتمع المدني - الأهلي الإسلامي ، وإنما يزيد من تخبطنا وترددنا .

لذلك من الضروري استدعاء التجربة التاريخية الإسلامية الأهلية ، ومساءلتها للتعرف على منطق عملها وحيويتها وأدوارها ، وإشراك القوى الاجتماعية في إنجاز برنامج إنماء المجتمع المدني - الأهلي الإسلامي .

فالحركة الأهلية لا تتواصل وتتراكم بمعزل عن قوى المجتمع الحية ، بل هي التي ترفد الحركة الأهلية بإمكانات التواصل وأسباب الاستدامة .

فالقوى المجتمعية هي صانعة المجتمع المدني - الأهلي وهي هدفها في ذات الوقت . حيث الغاية هي تطوير هذه القوى على المستوى النوعي والكمي ، حتى تشارك في العمران الحضاري .

والقدرة على الاستدامة والتطوير أمام تحديات
الراهن المتعددة ، لا تقتأى إلاً بحىوية المجتمع المدني
ـ الأهلئ الإسلامئ وفاعلئته وتحمله لمسؤولئاته
الدئنة والوطنئة .

وإن هذة الحركئة الأهلة لا تأتئ جاهزة ، وإنما
هئ بحاجة إلاً بناء نظرى وعملى وممارسة مجتمعة
مستدئمة تبلور الوسائل الملائمة والإستراتئجئات
الفعالة التئ توصلنا إلاً حركئة أهلة مؤسسية
تتجاوز الأشخاص ، وتستمر فى العمل والعطاء وفق
نسق مؤسسى متطور .

وفئ المجال العربئ والإسلامئ المعاصر ، لا زال
هناك الكئئر مما ىنبغئ عمله ، حتى ىترسخ العمل
المؤسسى المدني ـ الأهلى ، وتسير مجتمعات هذأ
المجال الحضارى فى تجاهها .

« وإن المواطنة هئ التمتع بالحرئة السئاسئة
، أى بحق المشاركة من مستوى الندئة ، والمساواة
فى تقرير مصئر الجماعة الإنسانئة . ولا وجود لحرئة
سئاسئة دون وجود علاقة وطنية ، أى أمة ، واندماج
سئاسئـ ممارسة سئاسئة عملية ـ فى الجماعة . إن
النزوع إلاً الحرئة ، وإلى بناء الأمة كإطار للاندماج
والمشاركة الجماعئة فى مستوى الندئة وتحمل
المسؤولئة الجماعئة ، هو أحد محركات وحوافز التغئئر
الرئسئة الئوم فى منظومات قئم المجتمعات العربئة

وهو بذرة ثورية ممكنة ، ولا بد من الرهان عليها ، في بناء الديمقراطية كإطار لعلاقة اجتماعية جديدة ، مؤسسة على الاعتراف الفعلي بالمواطنة».

ويضيف إلى أنه « أصبح العمل من أجل الحرية والتماهيات المدنية والسياسية ، يساوي العمل من أجل بناء الصديقة الذاتية وتأسيس الفاعلية ، أي احترام الذات والنظر إلى النفس كمستودع لقيم إيجابية . ولعل هذا الطلب المتزايد على المواطنة ، أي على بناء وطنية حقيقية قائمة على تأسيس علاقات تضامن واعتراف متبادل وتعاون شامل ، لا تذوب في الشعارات الخارجية أو التعبئة السياسية ، هو اليوم النبع الأعمق للنزعة الديمقراطية»^(٩) .

ويوفر المنظور الإسلامي ثقافة توحيدية ، تناقض المسار الانشقاقي والتمزيقي ، وتسعى إلى زيادة الروابط ومستوى التعاون بين أبناء المجتمع الواحد ، وتؤسس ذلك على قاعدة أخلاقية سامية من حسن الظن والتواضع ومساواة الذات مع الآخر ونزع الغل والأحقاد من النفوس والقلوب .

ومن الطبيعي القول : أن انحسار الثقافة الانشقاكية والتمزيقية في المجتمع ، يساهم بشكل كبير في توطيد أركان الحقل المدني - الأهلي ، ويزيد من فعاليته وأدائه.

نحو تسوية تاريخية

ستبقى الأمة العربية والإسلامية بعيدة عن دورها التاريخي ، مادامت العلاقة متوترة بين الأمة ومشروع دولتها . والحل ليس في خضوع الأمة لمشروع الدولة الناقص والقاتل عن تأدية وظائفه الكبرى والحضارية . ودفع الأمة إلى ممارسة خيارات ليست سلمية وحضارية في إنجاز مطامحها من مشروع الدولة ، يكلف الجميع الكثير من الطاقات والإمكانات والثروات والأرواح . وتجارب الحروب الأهلية المؤلمة التي جرت ولا زال بعضها مستمرا في بعض البلدان العربية والإسلامية ، ليست ببعيدة عنا ، بل إن تداعياتها وأثارها طالت جميع مناطق المجال الحضاري للعرب والمسلمين .

النظام والأمن من ضرورات الوجود الإنساني ، ولكن حفظ النظام واستتباب الأمن لا يتأتى عبر قمع الأمة والمجتمع ، وإقصاء القوى الحية فيهما عن ممارسة دورهما التاريخي . وإنما عبر إيجاد علاقة تعاقد جديدة بين النظام والمجتمع ، بين الدولة والأمة ، تأخذ هذه العلاقة في الاعتبار كل متطلبات الأمة الحضارية والسياسية ، كما تحترم ضرورات الاستقرار . و « فكرة الشورى ، فكرة حفظ النظام بالتوافق لم تخطر على بال أي دولة حاكما وحكومة ، وأجهزة ، الخيار الذي يقال أو لا يقال ، لكن يفهم دائما بوضوح هو : إما نحن أو الفوضى . أما أن نشترك معا في إقرار النظام ، المشروع التاريخي

، المشروع السياسي العام ، المشروع السياسي العالمي ، المشروع الحضاري فلم تعد الأمة تطلبه من الدولة ، إنما تمارسه بطريقتها الخاصة أو لا تمارسه نتيجة لعجزها ، رجع إلى مكانه إلى كونه مشروع الأمة ، ولكن المشروع الخاص الذي يتناول الحياة المادية اليومية للمواطن ، هذا المشروع أيضا فشلت فيه الدولة تماما»^(١٠) .

فحفظ النظام والأمن لا يتأتيان إلا بتوافق الدولة والأمة ، وبدون ذلك ستبقى ساحة العالم العربي والإسلامي مليئة بالحروب والتوترات وعلاقات الصراع المدمرة .

وهنا ينبغي التفريق بين الدولة القوية والدولة القمعية ، نحن نرى أن تطور المجتمع المدني -الأهلي النوعي مرهون أيضا بوجود دولة قوية ذات بعد مؤسسي . والقمع واستخدام سياسة تكميم الأفواه ليس مؤشرا من مؤشرات الدولة القوية ، بل من مؤشرات الدولة القمعية .

ونحن نرى أن الدولة القوية ، تبنى من خلال العلاقة الإيجابية بين الدولة والمجتمع . أما انفصال الدولة عن المجتمع ولجوء الدولة لجبر هذا الانفصال ببناء مؤسسات للقمع والإرهاب ، فإنه لا يصنع دولة قوية ، بل يؤدي إلى بناء نموذج لدولة قمعية ، تمتص كل إمكانات الدولة والمجتمع في بناء أجهزة ومؤسسات تزيد من إرهاب الناس وإقصائهم من الفعل الحضاري .

وعلم الاجتماع السياسي المعاصر ، يفرّق اليوم بين الدولة القوية والدولة القمعية ، ويرى أن الدولة التي تلتحم في خياراتها ومشروعاتها مع مجتمعها وشعبها هي الدولة القوية ، حتى لو لم تمتلك موارد طبيعية هائلة . فالدولة القوية حقاً ، هي التي تكون مؤسسة للإجماع الوطني وأداة تنفيذه . وتنبثق خياراتها وإرادتها السياسية من إرادة الشعب وخياراته العليا .

ولا ريب أن الدولة القمعية بتداعياتها ومتوالياتها النفسية والسياسية والاجتماعية ، هي من الأسباب الرئيسة في إخفاق المجتمعات العربية والإسلامية في مشروعات نهضتها وتقدمها . لأنها تحولت إلى وعاء كبير لاستهلاك مقدرات الأمة وإمكاناتها في قضايا الإستزلام والمجد الفارغ والأبهة الخادعة ، ومارست كل ألوان العسف والقهر لمنع بناء ذاتية وطنية مستقلة .

ومؤسسات الأمة في التجربة التاريخية الإسلامية ، كانت تمارس دوراً أساسياً في تنظيم حياة الناس السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية . ويتكثف دورها ويتعاظم في زمن انحطاط الدول أو غيابها أو هروبها من مسؤولياتها تجاه الأمة .

وفعالية الأمة السياسية والثقافية والحضارية ، من الأمور الهامة على مستوى الغايات التي تتوخاها المنطقة العربية والإسلامية ، وعلى مستوى العمران الحضاري . إذ أن الأهداف الكبرى التي تحتضنها الأمة

وتتطلع إلى إنجازها وتنفيذها ، لا تتحقق على مستوى الواقع إلا بفعالية الأمة وحركتها التاريخية وتجسيدها لقيم الشهادة .

والمجتمع المدني - الأهلي ، هو أحد جسور الأمة لإنجاز تطلعاتها وتنفيذ طموحاتها . لذلك من الأهمية بمكان العمل على تطوير ثقافة مدنية - أهلية ، تبلور مسؤوليات المجتمع ، وتحمله دورا ووظائف منسجمة واللحظة التاريخية .

وإن تجذير هذه النوعية من الثقافة في المحيط الاجتماعي ، سيضيء سبلا هامة لمبادرات المجتمع ورياديته في العمران الحضاري . وذلك لأن هذه الثقافة ستنشط من حركية المجتمع وتزيده تماسكا في طريق البناء والتنمية ، وتعزز بعضه بعضا ، وتعمق في نفوس أبناء المجتمع الثقة والفعالية والانفتاح على الأفكار والتجارب الجديدة ، والمرونة التي لا تعكس ضعفا وهزيمة ، وإنما مرونة قوامها الثقة بقدرة الآخرين على المشاركة في البناء ، والتسامح حيال الاختلافات والمواقف القلقة والملتبسة .

وإن الوصول إلى مجتمع عربي - إسلامي جديد ، يأخذ على عاتقه مسؤولية التاريخ والشهادة على العصر ، بحاجة إلى تنشئة ثقافية وسياسية جديدة ، تغرس في عقول ونفوس أبناء المجتمع قيما جديدة تنشط الحركية الأهلية ، وترفعه بأفاق جديدة ، وإمكانات متاحة

، وتطلعات حضارية . والتنشئة الثقافية والسياسية ، من الوسائل الهامة التي تساهم في تطوير الحقل المدني -الأهلي في الأمة . وإن شبكة العلاقات الاجتماعية ، كلما كانت متحررة من رواسب الانحطاط والتخلف ، وبعبدة عن آثارهما النفسية والعامّة ، كلما كانت هذه الشبكة قوية وفعالة . وإن التنشئة الثقافية والسياسية السليمة ، تساهم مساهمة كبيرة في حركية هذه الشبكة وقدرتها على تجاوز المحن والابتلاءات ، وتوفر لها الإمكانية المناسبة للتعاطي مع اللحظة التاريخية بما يناسبها وينسجم مع متطلباتها . وهي « وسيلة فعالة لتغيير الإنسان ، وتعليمه كيف يعيش مع أقرانه ، وكيف يكوّن معهم مجموعة القوى التي تغير شرائط الوجود نحو الأحسن دائماً ، وكيف يكوّن معهم شبكة العلاقات التي تتيح للمجتمع أن يؤدي نشاطه المشترك في التاريخ»^(١١).

وفي إطار البناء العلمي والثقافي الذي يؤسس ركائز الحركية المدنية - الأهلية ، ينبغي العناية بالمفاهيم والقيم التي تشكل مداخل ضرورية ومفاتيح فعالة لدفع قوى المجتمع نحو البناء المؤسسي . وكذلك قراءة الأحداث والتطورات ، واستيعاب منطقتها وتجاه حركتها والمفاهيم المتحركة في مسارها . و «إن ما ينبغي الحديث عنه ، وما يشكل أداة مفهومية أوضح وأسهل للبحث هو مجموعتان من العوامل الداخلية ، لا تنماهي مع التراث ، وإنما تغطي البنى المحلية الفكرية والاجتماعية والاقتصادية ، كما

نشأت في إطار التحرر من الماضي من جهة ، وفي إطار التأثير بالخارج في العقود الماضية من جهة ثانية ، أي من حيث هي ثمرة للتفاعل السابق بين التراث المجروح والمهتز ، وأحيانا المدمر ، وبين الحداثة بما هي مجموعة الأنماط الجديدة التي فرضت نفسها على وسائل وطرق إنتاج المجتمعات ، لوجودها من الناحية الفكرية والخيالية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والإستراتيجية معا . أما المجموعة الثانية فهي العوامل التاريخية التي ترتبط ببنى النظام العالمي ، من حيث هو ترتيب لعلاقات القوة على الصعيد الدولي ، وبسياسات الدول المختلفة الكبيرة والصغيرة الوطنية ، وما ينجم عنها من تعارض في المصالح ، ومن نزعات متعددة للهيمنة والسيطرة والتحكم بمصير المجتمعات الضعيفة ، للاستفادة من مواردها ، واحتواء ثمار عملها وجهودها»^(١٢) .

ومن خلال هذه القراءة الواعية والدقيقة تتضح الظروف الموضوعية والمؤشرات العامة ، التي تؤسس لشبكة التضامن الاجتماعي والتآلف الداخلي بصورة حيوية وفعالة .

وهذا لا شك هو شرط تحويل الظروف الموضوعية والمؤشرات العامة التي تدفع باتجاه الخيار الديمقراطي والمدني إلى واقع ملموس وحركة اجتماعية متواصلة . وبالتالي تتصاعد قدرة المجتمع على إجهاض كل مشروع ارتدادي ، وترتفع وتيرة الحركية الاجتماعية باتجاه البناء المدني والمؤسسي .

فالوعي الذاتي بالظروف الموضوعية وقوانين حركتها ، هو شرط الاستفادة منها ، وتوظيفها بما يخدم أهداف الوطن والأمة .

وبهذه العناصر والقيم ، يكون المجتمع بكل شرائحه وفئاته مسئولا عن تطوير ذاته ، وتجديد رؤيته لنفسه ولدوره التاريخي .

ومن المؤكد أن تطوير هذا التوجه في المحيط الاجتماعي ، سوف يؤدي إلى إحداث شكل أو أشكال من المشاركة الشعبية في الحياة السياسية والعامّة . والمجتمع الذي يفتقد الوعي والإرادة ، فإنه ينزوي عن راهنه ، ويعيش الهامشية ، ولا يتحكم في مصيره ومستقبله . لذلك فإن بداية تطور الحقل المدني - الأهلي في الفضاء العربي والإسلامي ، هي في عودة الوعي بضرورة هذا الحقل في البناء والعمران ، وامتلاك إرادة مستديمة لتحويل هذا الوعي إلى فعل مجتمعي متواصل ، يتجه إلى تطوير وترقية وتنمية الحقل المدني - الأهلي في الأمة . وفي المجال نفسه يمارس هذا الحقل دور إنتاج وسائل التغيير والتطوير في المجتمع .

وبهذا يكون الحقل الأهلي في الأمة ، هو حجر الأساس ونقطة البداية ، في مشروع العمران الحضاري الجديد .

الهوامش

- (١) ندوة ، المجتمع المدني في الوطن العربي - مركز دراسات الوحدة العربية ، ص ٨٥٤ ، الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٩٢ م .
- (٢) برهان غليون ، حوارات من عصر الحرب الأهلية ، ص ١٢٨ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، الطبعة الأولى ، بيروت - ١٩٩٥ م .
- (٣) المصدر السابق ، ص ١٧٣ .
- (٤) برهان غليون ، مجتمع النخبة ، ص ٢٨٠ ، معهد الإنماء العربي ، الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٨٦ م .
- (٥) القرآن الكريم ، سورة الرعد ، آية (٢٨) .
- (٦) العلامة المجلسي ، بحار الأنوار ، ج ٧٤ ، ص ٨٥ ، مؤسسة أهل البيت ، بيروت ١٩٩٠ م .
- (٧) وجيه كوثراني ، مشروع النهوض العربي أو أزمة الانتقال من الاجتماع السلطاني إلى الاجتماع الوطني ، ص ٩٣ ، دار الطليعة ، الطبعة الأولى بيروت ١٩٩٥ م .
- (٨) مجلة الفكر العربي المعاصر ، ص ٥٠ ، عدد ٢٩ ، مركز الإنماء القومي ، كانون الأول ١٩٨٣ / كانون الثاني ١٩٨٤ م .
- (٩) جورج جقمان وآخرون ، حول الخيار الديمقراطي - دراسات نقدية ، ص ١٢١ - مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٩٤ م .
- (١٠) مجلة المنطلق ، العدد ٩٨ ، ص ١٤ ، كانون الثاني ١٩٩٤ م .
- (١١) مالك بن نبي ، ميلاد مجتمع - شبكة العلاقات الاجتماعية ، ص ١٠٠ - دار الفكر ، الطبعة الثالثة ، دمشق ١٩٨٦ م .
- (١٢) حول الخيار الديمقراطي ، مصدر سابق ، ص ١١٤ .